



الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي  
+٣٥٣٥٣٦٦ +٣٥٣٥٣٦٦ :٣٥٣٥٣٦٦ :٣٥٣٥٣٦٦  
| +٣٥٣٥٣٦٦ | :٣٥٣٥٣٦٦ | :٣٥٣٥٣٦٦ | :٣٥٣٥٣٦٦  
Agence Nationale d'Evaluation et d'Assurance Qualité  
de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

# محضر الاجتماع الثاني لمجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي المنعقد بتاريخ 18 ماي 2016



محضر الاجتماع الثاني لمجلس إدارة  
الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي  
بتاريخ 18 ماي 2016

عقد مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي اجتماعه الثاني يوم الأربعاء 18 ماي 2016 على الساعة الرابعة بعد الزوال بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر تحت رئاسة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وقد حضر هذا الاجتماع السادة أعضاء المجلس وعدد من المدعويين (اللائحة رفقته).

استهل السيد الوزير هذا الاجتماع بكلمة شكر للسادة أعضاء مجلس إدارة الوكالة، مؤكدا أن انخراطهم الفعلي في عملية ضمان جودة التعليم العالي سيشكل إضافة نوعية في تقييم مؤسسات التعليم العالي العام والخاص، وتحسين إجراءات اعتماد مسالك التكوين، وأنشطة مراكز دراسات الدكتوراه، خاصة وأن المغرب مقبل على إصلاحات رائدة في مجال التربية والتكوين.

كما تفضل السيد المدير بالتذكير بالمشاريع التي تمت المصادقة عليها خلال اجتماع فاتح أبريل 2016 والتي تضمنت مشروع النظام الداخلي لمجلس إدارة الوكالة، ومشروع النظام الداخلي للوكالة، ومشروع ميزانية الوكالة، ومشروع منظم الوكالة.

بعد ذلك، تم تقديم جدول أعمال الاجتماع والذي تمحور حول المشاريع التالية:

- ◆ المصادقة على جدول الأعمال؛
  - ◆ المصادقة على محضر اجتماع فاتح أبريل 2016؛
  - ◆ تقديم العضوين الجديدين بمجلس إدارة الوكالة؛
  - ◆ مشروع برنامج عمل الوكالة؛
  - ◆ مشروع النظام الأساسي للمستخدمين؛
  - ◆ مشروع تحديد جدول الأجر عن الخدمات.
- وقد أشار السيد المدير أنه في إطار تفعيل الدور المحوري للجان المختصة، وطبقا لتوصيات مجلس إدارة الوكالة، فقد تم دعمها بعضوين إضافيين داخل كل لجنة، وحتى تتمكن من إنجاز المهام الموكلة إليها على الوجه المطلوب.

فبالنسبة للجنة تقييم التكوينات فقد تم تعيين:

- السيد محمد زاهر بنعبد الله : عضو مجلس الإدارة - رئيس جامعة سابق؛
- السيدة سناء رضا : عميدة كلية طب الأسنان - الرباط؛
- السيد محمد السعيد : مدير المدرسة الوطنية العليا للمعلومات وتحليل النظم؛
- السيد مصطفى التبي : مدير الشؤون القانونية والمعادلات والمنازعات؛
- السيد رئيس قسم تقييم التكوينات.



## لجنة تقييم المؤسسات:

- السيد عز الدين الميداوي : عضو مجلس الإدارة - رئيس جامعة؛
- السيد محمد عدناوي : عميد كلية الطب والصيدلة - الرباط؛
- السيد إدريس الكراوي : أستاذ التعليم العالي؛
- السيد محمد الطاهري : مدير التعليم العالي والتنمية البيداغوجية؛
- السيد رئيس قسم تقييم المؤسسات ومشاريع التعاون.

## لجنة تقييم البحث العلمي:

- السيد سعد شريف دوزان : عضو مجلس الإدارة - رئيس جامعة سابق؛
- السيد إدريس ابو تاج الدين : مدير المركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛
- السيد المختار الهراس: أستاذ التعليم العالي؛
- السيد عبد الحق مرادي: مدير البحث العلمي والابتكار؛
- السيد رئيس قسم تقييم البحث العلمي.

وأضاف السيد مدير الوكالة خلال عرضه أنه تم وضع برنامج عمل الوكالة إلى غاية متم شهر دجنبر 2016 والذي سيتم تفعيله بتنسيق مع مجموعة من المتدخلين ولاسيما مديرية التعليم العالي والتنمية البيداغوجية، ومديرية الشؤون القانونية والمعادلات والمنازعات، ومديرية البحث العلمي والابتكار، ومديرية التعاون والشراكة، والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني. وباعتبار الجودة قطب أساسي في إصلاح منظومة التعليم العالي، كان لا بد من أن تحتل مكانا هاما في التنظيم الهيكلي للوكالة حيث تم إحداث مصلحة ضمان الجودة داخل المنظام.

وتزامنا مع الاجتماع الثاني لمجلس إدارة الوكالة فقد تم السيد الوزير إعطاء الانطلاقة الفعلية لموقعها الالكتروني تحت اسم النطاق الرسمي [www.aneaq.ma](http://www.aneaq.ma) ، حيث يعمل فريق تقني على تطوير الموقع لتمكين زواره من تصفح سلس وسهل لمختلف صفحاته.

وقد صادق المجلس الإداري على جميع المشاريع المبرمجة في جدول أعمال الاجتماع، مشددا على ضرورة إعادة النظر في مشروع تحديد جدول الأجر عن الخدمات والذي يتناقض بشكل مطلق مع المهام الجسيمة المنوطة بالوكالة. خاصة وأن هذه الأخيرة تعمل على إشراك الخبراء في عملية ضمان جودة التعليم العالي، من خلال تقييم المؤسسات، ودراسة وتقييم مسالك التكوين، وتقييم البحث العلمي وفعالية بنياته، وتقييم برامج ومشاريع التعاون الجامعي في ميدان التكوين والبحث العلمي. ولتمكين الخبير من مقاومة كل ضغط وكل تأثير مهما كان مصدرهما خلال المهمة المنوطة به أثناء القيام بعملية الخبرة، وكذا ضمان استقلال وحياد الوكالة.

وتبعا لذلك تم التذكير في نهاية الاجتماع باتخاذ التدابير التالية:

- إعادة النظر في مشروع تحديد جدول الأجر عن الخدمات؛
- عقد أول اجتماع للجان المختصة في اقرب الآجال؛
- العمل على توفير الموارد البشرية والمالية لإنجاح هذه التجربة.

وحرر هذا المحضر بالرباط يوم الأربعاء 15 يونيو 2016

